



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والسبعون
روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

تقرير مرحلي عن آلية الإقراض المرنة

أولا - مقدمة

1 - طلب المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين المنعقدة في أبريل/نيسان 2002، إعداد تقرير عن الوضع الخاص بتنفيذ آلية الإقراض المرنة لمناقشته في دورته التالية. وقد أدرجت العناصر التشغيلية الرئيسية للآلية والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بحافظة قروض الصندوق وإدارة البرنامج وما تتطوي عليه من مزايا ومخاطر في الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1 "آلية الإقراض المرنة" عندما تم إقرار الآلية (انظر الأقسام رابعا - سابعاً). وشملت عناصر التقرير الحالي استعراض وثائق المشروعات ذات الصلة والمقابلات التي أجريت مع مدراء الحوافز القطرية للمشروعات المعتمدة في إطار الآلية. ويركز التقرير على عناصر تصميم المشروعات المعتمدة ومدى ملاءمتها، ويستولى تقدير وضع التنفيذ بقدر ما يتسنى ذلك نظراً لأن جميع مشروعات الآلية لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ. وتشمل قضايا التصميم التي تم بحثها ما يلي:

- (أ) مبررات هيكلية المشروعات المختارة للحصول على القروض في إطار الآلية؛
- (ب) التعبير عن "المنطقتين" (مؤشرات الأداء) في تصميم المشروعات للتقدم بها من مرحلة أو دورة من دورات التنفيذ إلى مرحلة أو دورة أخرى؛
- (ج) الأنشطة الخاصة التي تنفذ لضمان إنشاء واستخدام نظم للرصد والتقييم في الوقت المناسب وبشكل يعول عليه؛
- (د) الطرق التي تصدت بها تصميمات الآلية لقضايا توخي المرونة في إعداد الميزانيات.

2 - يبدأ التقرير باستعراض موجز للخصائص الرئيسية للآلية حسبما ورد في الوثيقة الصادرة عام 1998. ثم تعرض للوضع الخاص بالتنفيذ والبيانات الأساسية عن المشروعات المعتمدة. وتم تحليل قضايا التصميم الأربع المشار



إليها أعلاه إلى جانب بعض القضايا الأخرى ذات الصلة. وأخيرا فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى مناقشة التدابير التي تعتمدهم الإدارة اتخاذها للبناء على تصميم الآلية والتجربة المكتسبة من تنفيذها حتى الآن.

ثانيا - الخصائص الرئيسية لآلية الإقراض المرنة

3 - في سبتمبر/أيلول 1998، اعتمد المجلس التنفيذي استخدام آلية الإقراض المرنة. وشمل الأساس المنطقي لهذه الآلية الجديدة وأهدافها ما يلي:

- (أ) تعزيز مشاركة المستفيدين المستهدفين في تصميم المشروعات وتنفيذها من خلال عملية مستمرة ومتطورة للتصميم تمكن الصندوق من "التعلم بالعمل"؛
- (ب) توفير إطار زمني كاف يبلغ 10 - 12 عاما لتحقيق أهداف إنمائية مستدامة خلال دورات تنفيذية مدة كل منها 3-4 سنوات مع تحديد معالم ('منطلقات') للانتقال من دورة إلى أخرى؛
- (ج) زيادة المرونة في التصميم والتنفيذ استجابة للتغيرات في أولويات المستفيدين والاستفادة من التجربة السابقة؛
- (د) تعزيز اشتراك الصندوق وإسهامه في تنفيذ المشروعات؛
- (هـ) توفير أدوات مالية متنوعة للدول الأعضاء.

4 - التصميم - من المتوقع أن تعبر البرامج والمشروعات التي تنفذ في إطار آلية الإقراض المرنة تعبيراً واضحاً عن الغايات والأهداف الإنمائية طويلة الأجل والأثر الإنمائي المستهدف خلال الفترة المشمولة بهذه البرامج والمشروعات. وينبغي أيضاً تحديد طرائق البرمجة والإدارة والرصد مع إيلاء اهتمام خاص للطرق التشاركية بغرض مساندة العمليات الجارية لاستعراض الأداء والتيقن من الأنشطة. والواقع أن تصميم دورات البرامج والمشروعات على مدى فترة طويلة يسمح بالمرونة في تخصيص الموارد والتخطيط. وتحدد أنشطة المرحلة الأولى بالتفصيل، كما هو الحال في المشروعات التقليدية، وفقاً للتقديرات التشاركية لطلبات المستفيدين. ورهنا بالأداء المرضي في المرحلة الأولى فإن الخبرة المكتسبة والتي تكملها الدراسات التحضيرية والأساسية وتطور طلبات وأولويات أصحاب المصلحة تحدد نطاق الأنشطة التي سيقدم لها الدعم في المراحل اللاحقة في إطار الأهداف والغايات المحددة.

5 - المنطلقات - إن تحديد ما إذا كان المشروع يسير على الخط الصحيح لتحقيق غاياته وأهدافه المعلنة طويلة الأجل، وما إذا كان يمكن أن ينتقل إلى مراحل تالية يعتمد على مجموعة من 'المنطلقات' أو المعالم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تصميم المشروع واتفاقية القرض. ويشمل ذلك الغايات المادية والمعيارية الحيوية التي يعتبر بلوغها شرطاً لازماً للانتقال إلى المرحلة التالية. ويعتبر وجود نظام مناسب وعملي للرصد والتقييم نقطة انطلاق مهمة لجميع المشروعات. ويجب إجراء عمليات التقدير بالمشاركة بين الصندوق والحكومة والمؤسسة المتعاونة وغير ذلك من أصحاب المصلحة. أما القرار بشأن الانتقال إلى مرحلة تالية فيقع على عاتق إدارة الصندوق وبحاط المجلس التنفيذي علماً بذلك.



6 - **تقديرات التكلفة** - تعبر تقديرات التكلفة المستخدمة في آلية الإقراض المرنة عن عملية التصميم القائمة على أساس الدورات. ولا توضع التقديرات التفصيلية إلا لأنشطة المرحلة الأولى فقط، ولكنها تشمل الفترة كلها فيما يتعلق بهيكل الإدارة. وتعرض التقديرات العامة للمراحل اللاحقة كمبالغ إجمالية وتدرج في اتفاقية القرض كمخصصات "ليست لأغراض الصرف". وعند اكتمال المرحلة الأولى، وبعد اتخاذ فريق التقييم للقرار بشأن الانتقال إلى المرحلة التالية، يتخذ قرار إما بتوزيع المبالغ غير المخصصة على فئات القرض وفقا للمتطلبات التي يتم التعبير عنها لاستمرار الأنشطة أو إلغاء القرض إذا لم يتم الوفاء بالشروط المطلوبة.

7 - **تكاليف تقديم القروض** - بناء على الزيادة المتوقعة في حجم القروض وتراوح فترة تنفيذ مشروعات الآلية بين 10 و 12 سنة، فمن المتوقع أن تكون تكاليف تقديم قروض الآلية هي تقريبا نفس تكاليف تقديم القروض الأخرى، بما في ذلك الانتقال من تكاليف التجهيز الأولية إلى تقديم الصندوق للمزيد من المساندة لعمليات التنفيذ.

ثالثا - المشروعات المعتمدة

8 - **عام** - في الفترة من سبتمبر/أيلول 1998 حتى أبريل/نيسان 2002 تم إقرار 19 مشروعا لإدراجها في آلية الإقراض المرنة (مقارنة بعدد 90 مشروعا للصندوق بعيدا عن الآلية في نفس الفترة). ويبين الملحق القائمة الكاملة لهذه المشروعات وتوزيعها الإقليمي ومواعيد نفاذ مفعولها وحجم القروض المقدمة لها وغير ذلك من البيانات ذات الصلة. ومن بين هذه المشروعات التسعة عشر توجد سبعة مشروعات (37%) لم ينفذ مفعولها بعد، وخمسة (26%) نفذ مفعولها منذ سنة أو أقل، وستة (32%) نفذ مفعولها منذ سنة إلى سنتين، ولا يوجد إلا قرض واحد نفذ مفعوله منذ أكثر من سنتين.

9 - **حجم القروض ومعدلها في الحافظة** - يبين استعراض متوسط حجم القروض المقدمة في إطار الآلية والقروض العادية للصندوق أن معدل حجم القروض الأولي أعلى بنسبة 10% من معدل القروض الثانية (الجدول 1). وإذا قورن المتوسط الجاري للارتفاع البالغ نسبته 10% لقروض الآلية مع متوسط ارتفاع حجم قيمة قروض الآلية بنسبة 50% على النحو المعروف على المجلس التنفيذي في عام 1998 فإن تكلفة تقديم قروض الآلية قد تكون أعلى قليلا من تكلفة القروض العادية التي تبلغ مدتها 5-6 سنوات وهو ما يختلف عما سبق ذكره في البداية من عدم وجود زيادة في التكلفة. غير أن هذه الزيادة ستخف إذا أسفر ارتفاع تكلفة تقديم القروض عن وجود عدد أقل من المشروعات وكذلك، بصفة خاصة، وجود عدد أقل من المراحل الثانية للمشروعات.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 1 - متوسط حجم قروض الآلية والمشروعات الجارية بحسب الشعب

الشعبة	متوسط حجم قروض المشروعات النمطية (بالآلاف دولار)*	متوسط حجم قروض الآلية (بالآلاف دولار)	% من متوسط حجم قروض الآلية مقارنة بالقروض النمطية
أفريقيا الغربية والوسطى	12 191	13 394	110%
أفريقيا الشرقية والجنوبية	15 274	15 245	100%
آسيا والمحيط الهادي	17 619	19 543	111%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	16 793	16 966	101%
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	13 351	15 432	116%
متوسط الصندوق	14 935	16 407	110%

* سبتمبر/أيلول 1998 - أبريل/نيسان 2002

10 - في الفترة من سبتمبر/أيلول 1998 حتى أبريل/نيسان 2002، بلغت حصة الآلية في مجموع عمليات الصندوق الإقراضية 19% (الجدول 2). ويزيد متوسط مدة التنفيذ قليلا على 10 سنوات تتألف، عادة، من ثلاث دورات في المتوسط.

الجدول 2 - الإقراض المرن بحسب الشعب الإقليمية

الشعبة	المبلغ المعتمد حديثا (بالآلاف دولار)*	القروض المعتمدة للآلية (بالآلاف دولار)	% قروض الآلية إلى القروض المعتمدة حديثا	متوسط مدة قروض الآلية (بالسنوات)
أفريقيا الغربية والوسطى	322 987	66 972	21%	10.6
أفريقيا الشرقية والجنوبية	351 210	45 735	13%	9.8
آسيا والمحيط الهادي	434 392	117 258	27%	9.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	302 792	50 899	17%	11.0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	244 484	30 863	13%	10.3
إجمالي الصندوق	1 655 865	311 727	19%	10.2

* سبتمبر/أيلول 1998 - أبريل/نيسان 2002

رابعا - خصائص المشروعات المعتمدة

11 - تهدف المشروعات الممولة من الصندوق إلى تحسين الأحوال المعيشية للأسر الريفية الفقيرة. ويعتمد تحقيق هذا الهدف اعتمادا كبيرا على التعبير عن الاحتياجات والأولويات المتنوعة والناشئة للمستفيدين المستهدفين في تصميم المشروعات وكذلك على مشاركة المجتمعات المحلية في التنفيذ. وأدى استخدام الآلية إلى تيسير اتباع نهج مرّن في التصميم والتنفيذ على أساس الدورات كما يسرت العمل خلال فترات التنفيذ الأطول، تسليما بالبطء الكامن في سير الجهود الإنمائية وتحقيق الاستفادة على المستوى القاعدي.



12 - يعتبر البناء المؤسسي وتعزيز مشاركة المجموعات المستهدفة في العمليات المستمرة للتصميم والتنفيذ هي المبررات الرئيسية للنهج المرن وتحديد فترة أطول للتنفيذ وفي حين تعبر معظم المشروعات الجارية عن هذه الجوانب فلا يزال توفير آليات "الإدارة المرنة" في تحقيق أهداف الآلية يمر بمراحلها الأولى. ويبحث هذا القسم القضايا الرئيسية لتصميم الآلية (الواردة في الفقرة 1 أعلاه) ودرجة الالتزام بها والقروض المعتمدة لآلية الإقراض المرنة.

13 - مبررات هيكلية المشروعات في إطار آلية الإقراض المرنة - إن المبررات الأساسية المقدمة لجميع مشروعات الآلية تقريبا تأخذ في اعتبارها الأهداف المبينة في الفقرة 3 أعلاه. ويبدو أن المشروعات موجهة إلى تلبية الطلب كما أن نجاح تنفيذها يتطلب توخي المرونة في التصميم وفترات اكتمال أطول. وقدمت مبررات إضافية في حالات قليلة مثل تقديم المساعدة التقنية أو اختبار المنهجيات لأغراض مختلفة. ويبدو أن هذه المبررات أقل إقناعا.

14 - التعبير عن المنطلقات - إن التصميم المناسب للمنطلقات والتقييم الموضوعي لمختلف دورات التنفيذ يشكل جانبا حيويا في مشروعات الآلية ويتطلب توجيه أقصى اهتمام له. وينبغي، من الناحية المثالية، أن تشمل أهم مجالات التنفيذ مع المراعاة المتوازنة للجوانب الكمية والنوعية. وعندما تتطرق من المنظور المطلق (أي بكميات محددة) تصبح أهدافا محددة يتعين على الإدارة بلوغها في نهاية كل مرحلة. وينطوي ذلك على مخاطرة التغاضي بعض الشيء عن الطرق التشاركية القائمة على الطلب.

15 - وفيما يتعلق بمعظم مشروعات الآلية فإن الأنشطة الرئيسية تركز في المرحلة الأولى على الترتيبات المؤسسية الأساسية والطرانق والإجراءات التشغيلية، بما في ذلك الرصد والتقييم. ويقضي ذلك وضع مجموعة من المنطلقات التي تعبر ليس فقط عن الإنجاز المادي (مكاتب المشروعات وتوريد المعدات، الخ) وإنما أيضا عن النوعية والملاءمة والصلاحية التشغيلية للهياكل المؤسسية (تعيين موظفي المشروع وأدلة التنفيذ، والرصد والتقييم، والشراكة مع المنظمات غير الحكومية وبرامج التوعية والترويج والنتائج، الخ). واعتمادا على مرحلة التنفيذ يجب أن تعبر المنطلقات أيضا عن الجدوى التقنية والمالية للأنشطة التي تضطلع بها المجموعات المستهدفة ومؤشرات تأثيرها على أحوالهم المعيشية.

16 - عبرت جميع المشروعات المعتمدة عن مجموعة من المنطلقات للانتقال من مرحلة تنفيذية إلى أخرى على مدى 10-12 سنة. غير أن هناك بعض التنوع في طريقة تصور المنطلقات وتصميمها ويتراوح ذلك بين التركيز المتوازن على المنطلقات النوعية والكمية وبين الاعتماد الأكبر نسبيا على الأهداف الكمية مقابل الأهداف النوعية والمؤشرات المعيارية. وثمة أمثلة جيدة تنطبق على الموضوع الأول، (وإن كانت لا تقتصر عليه دون غيره) وهي مشروعات بنغلاديش وكاب فيردي والهند وملاوي ومالي ونيكاراغوا والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة. وهناك مشروعات تركز بشكل أكبر على الجوانب الكمية ولكن هذه المشروعات تمثل الأقلية.

17 - يختلف عدد المنطلقات من مشروع إلى آخر وفقا لطبيعة ونطاق المشروع قيد النظر. والعدد المعتاد يتراوح بين 5-15 منطلقا. غير أن بعض المشروعات يقتضي إعادة النظر في المنطلقات القائمة بغرض تقليل عددها إلى الحد



الأدنى الذي يتفق والنتائج الكمية والنوعية المتوقعة لأنشطة المشروعات في كل مرحلة. وتتطوي طبيعة الآلية على ضرورة إعادة النظر دوماً إلى مثل هذه القضايا.

18 - **الرصد والتقييم** - لا غنى عن وجود نظام مناسب للرصد والتقييم في جميع مشروعات التنمية وخاصة مشروعات الآلية. لهذا السبب فإن الخطوط التوجيهية للآلية تدعو إلى "وضع بنود خاصة في تصميم المشروعات تتعلق بإنشاء نظام سلس التنفيذ للرصد والتقييم يعمل بشكل منتظم وفي توقيتات مناسبة". ولزيادة التأكيد على أهمية نظام الرصد والتقييم في مشروعات الآلية أعتبر أن "التطبيق السلس" لهذا النظام هو من أهم منطلقات الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

19 - يتضمن تصميم جميع مشروعات الآلية بنوداً لإنشاء نظم للرصد والتقييم. غير أن استعراض الوثائق والمشاورات مع مدراء الحوافز القطرية يشير إلى أن وثائق تصميم بعض المشروعات لم تتضمن تدابير محددة علاوة على تلك الواردة في المشروعات التقليدية.

20 - **المرونة في الميزنة** - إن المرونة في التصميم والتنفيذ تتطلب المرونة في الميزنة وتخصيص الموارد على أساس مستمر. وهكذا فإن هياكل تكاليف قروض الآلية تختلف عن هياكل القروض التقليدية. ذلك أن تقديرات التكاليف الكلية للمشروعات تشمل ثلاثة عناصر هي: (i) تقديرات التكاليف التفصيلية للمرحلة الأولى فقط؛ (ii) تكاليف الإدارة طوال مدة القرض؛ (iii) التقديرات الإجمالية للمراحل التالية مع عدم وضع تفاصيلها إلا قبيل بدء كل مرحلة جديدة. وقد طبق معظم مشروعات الآلية هذا النهج في الميزنة. غير أنه تم، في بعض الحالات، وضع تقديرات التكلفة التفصيلية للبرنامج بأكمله.

21 - وضعت كل المشروعات تقريباً شروطاً لها ما يبررها بأنه من الضروري تقديم المساندة الإضافية والمكثفة من جانب الصندوق والمؤسسات المتعاونة لتنفيذ مشروعات الآلية ورصدها. ففي إطار أقدم مشروعات الآلية، أي برنامج صندوق التنمية في المنطقة الساحلية في مالي، الذي يشرف عليه الصندوق، يوجد أيضاً دليل قوي على وجود هذه المساندة. ونظمت ثلاث زيارات في السنة الحالية (اثنين من المؤسسة المتعاونة وواحدة من جانب مدير الحافزة القطرية) إلى منطقة برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباس في غواتيمالا الذي أصبح نافذ المفعول في سبتمبر/أيلول 2001 وبدأ تنفيذ أنشطته في مارس/آذار 2002. وقد تحتاج المتابعة المستمرة والعمامة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع ميزانية الإشراف والمتابعة من جانب الصندوق.

22 - بالنظر إلى قصر فترة تنفيذ عمليات مشروعات الآلية فليس من الممكن وضع تقدير عملي ومناسب لأداء التنفيذ في الوقت الراهن. مثال ذلك أن استعراض نتائج مشروع مالي سيجرى تنفيذه في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، ولاشك أن ذلك سيفيد في التعلم داخل الصندوق من أنشطة الآلية. ويتضمن الإطار التالي عرضاً عاماً لهذا المشروع.

23 - ستبلغ الفترة المنقضية منذ نفاذ مفعول ثلاثة مشروعات أخرى (في بهوتان وكاب فيردي ورواندا) ما بين 2.5 و 3.0 سنوات في نهاية عام 2003 (انظر الملحق). وسوف يتزامن ذلك مع أو يقترب كثيراً من، اكتمال المرحلة الأولى



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

من هذه المشروعات بما يسمح بتقدير مستوى أداء المرحلة الأولى من البرنامج. وهكذا يوصى بإجراء الاستعراض القادم (أو التقييم) للوضع الشامل في الصندوق في منتصف عام 2004.

برنامج صندوق تنمية المنطقة الساحلية في مالي

التكاليف الكلية: 46.0 مليون دولار أمريكي، قرض الصندوق: 22.0 مليون دولار أمريكي (15.65 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)
تاريخ الإقرار: 1998/12 نفاذ المفعول: 1999/10 الاستهلال: 1999/12
فترة التنفيذ: 10 سنوات على ثلاث مراحل (3-4-3 سنوات)
استعراض نهاية المرحلة الأولى: 2002/11 قيد التنفيذ: 2.5 سنة
بعثات الإشراف: 2000/8 و 2001/3، 2002/6 (إشراف الصندوق المباشر)
الأهداف العامة: خفض معدل انتشار الفقر بين صفوف الأسر الريفية في منطقة الساحل. أما العناصر الرئيسية فهي:
(i) دعم إنشاء وإدارة الرابطة بواسطة أصحاب المصلحة فيها من أجل تمويل المشروعات الصغيرة؛ (ii) تحقيق اللامركزية لتنظيم المالية من أجل تلبية الطلب الفعلي على القروض والودائع.
منطلقات الانتقال إلى المرحلة الثانية: (i) إنشاء الرابطة واختبار آليات البرنامج وتطبيقها بشكل فعال؛ (ii) اكتمال برامج التدريب من أجل إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة؛ (iii) تشكيل 50 - 75% من المجموعات وممارستها لعملها؛ (iv) قيام نصف القرى المستهدفة بتنفيذ مشروع واحد على الأقل؛ (v) ممارسة نظام الرصد والتقييم عمله بشكل جيد.
وضع التنفيذ: بالرغم من أن تنفيذ المراحل الأولى كان بطيئا إلى حد ما فمن المتوقع أن تتوافر معظم، وليس كل، المنطلقات للانتقال إلى المرحلة الثانية من المشروع. غير أن الأمر يحتاج إلى مساندة إضافية لبلوغ المنطلقات بالكامل (iii) و (v). وقد اتخذت بعثة إشرافية في يونيو/حزيران 2002 التدابير في هذا الشأن.

خامسا - الخلاصة

24 - في ضوء المهمة المنوطة بالصندوق وأهدافه الإقراضية يبدو أن آلية الإقراض المرنة تعتبر مناسبة كأداة إضافية لبرنامج الصندوق الإقراضي. كذلك فإنه في ضوء التركيز الصريح على التقدير الدوري للأداء القائم على أساس الوصول إلى المنطلقات فإن هذه الآلية تتطوي على إمكانية تيسير استخدام نهج أكثر اهتماما بالأداء فيما يتعلق بعمليات الإقراض فضلا عن إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لعمليات التنفيذ. غير أن تطبيق آلية الإقراض المرنة في الصندوق تحتاج، كغيرها من الأعمال الابتكارية، إلى إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على النهج والخطوات التوجيهية الجيدة التصميم. وعموما كانت القروض المعتمدة في إطار الآلية لها مبررات كافية وتحقق الأهداف المرسومة لها وتلبي معايير تصميم هذا النوع من الإقراض. غير أن هناك مجالات تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتنقيح بغرض الخروج بأقصى فوائد ممكنة. وتعزز إدارة الصندوق تطبيق التدابير الآتية لتحسين تصميم القروض المقبلة للآلية ورفع مستوى أداء القائم منها. والمجلس التنفيذي مدعو إلى التعليق على مدى صلاحيتها.

- اختيار مشروعات الآلية - تم وضع الخطوط التوجيهية للآلية وينبغي الالتزام بها تماما لدى إعداد المشروعات المقترحة تمويلها من الآلية. وسيولى اهتمام خاص في اجتماعات فريق تجهيز المشروعات ولجنة الاستعراض التقني للتأكد من معالجة القضايا الخاصة بالآلية بالقدر الكافي. وعلى وجه التحديد تقوم الشعبة الإقليمية التي تعود إليها مبادرة أي مشروع مقترح تمويله من الآلية بتقديم مبرر واضح في المرحلة



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الاستهلاكية إلى مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرنامج. وسيتم التيقن من سلامة هذا الاختيار في كل خطوة تالية من عملية التصميم. وسيجرى استعراض أكثر وضوحا في اجتماعات لجنة الاستعراض التقني ولجنة الاستراتيجية التشغيلية لهذه المبررات ونوعية المنطلقات ومدى سلامتها وعمليات الإدارة والرصد والتقييم وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بالآلية.

• **اعتبارات التصميم** - ينبغي النظر إلى تصميم مشروعات الآلية من منظور سير العمل أكثر منه من منظور تحديد الأنشطة بالتفصيل. ولذلك على وثائق التصميم أن تحدد بوضوح آليات تطور التخطيط والبرمجة إلى جانب مشاركة المجموعات المستهدفة في التنفيذ. ويشمل القسم المعني "باستراتيجية الصندوق" في تقارير التقييم وتقارير رئيس الصندوق الإشارة بشكل محدد إلى مبررات إدراج المشروع المعني في الآلية.

• **المنطلقات** - يجب وضع تصميم المنطلقات وتحديد أولوياتها بعناية على أساس أهميتها لأداء المشروع. وينبغي أن يكون عددها محدودا مع التركيز على النتائج المعيارية والنوعية، لاسيما في ما يتعلق ببناء المؤسسات التي تكفل استدامة تدابير المساعدة في المراحل التالية. وينبغي إدراج المنطلقات في جميع اتفاقيات القروض المتعلقة بمشروعات الآلية. وستولى بعثة إشرافية ستوفد إلى مالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 تقدير منطلقات المرحلة الأولى. وتأسيسا على الدروس المستفادة من هذه البعثة سيعيد الصندوق بانتظام تقدير منطلقات جميع مشروعات الآلية القائمة واقتراح إجراءات علاجية على أساس كل حالة على حدة عند الاقتضاء.

• **تقدير التكاليف** - يتعين تقدير التكاليف تفصيليا عند بداية التصميم في ما يتعلق بالمرحلة الأولى فقط.

• **التعلم المؤسسي** - سنبذل جهود متناسقة من أجل الترويج للتعلم بين صفوف وحدات الصندوق من خلال الاجتماعات الدورية التي يعقدها مدراء الحوافز القطرية المسؤولون عن تصميم المشروعات الجديدة للآلية والإشراف على مشروعاتها الجارية، والمستشار العام ومكتب المراقب المالي/القروض والمنح والمؤسسات المتعاونة. وسوف يتبادل المشاركون في هذه الاجتماعات تجاربهم المستفادة من معالجة المشكلات التي تعرضوا لها وأفضل أساليب مواجهتها. وفيما يتعلق بالمشروعات الجديدة للآلية سيطلب مدير الحافظة القطرية الذي يبادر بالمشروع المشاركة في عمل فريق تجهيز البرنامج التابع لمدير حافظة قطرية أخرى واحد على الأقل ممن لهم خبرة في تصميم وتنفيذ مشروعات الآلية.

• **دعم التنفيذ** - في سياق عملية إدارة التغيير المتطورة وتركيز الإطار الاستراتيجي على تعزيز مستوى الأداء في التنفيذ وأثره، ستبحث إدارة الصندوق الموارد الإضافية المطلوبة لدعم تنفيذ مشروعات الآلية. وبناء على ذلك سيختار العديد من مشروعات الآلية من أجل اختبار ووضع اللامسات النهائية للمطبوع الصادر عن مكتب الدراسات والتقييم دليل رصد وتقييم المشروعات: إدارة الأثر في التنمية الريفية. ونظرا



لأن الاتجاه العام لهذا الدليل هو استخدام الرصد والتقييم من أجل التعلم الأساسي والتواؤم في مجال الإدارة فإن استخدامه يمكن أن يعزز كثيرا من تحقيق أهداف الآلية، وهي أهداف متشابهة إلى حد بعيد.

- تقييم تجربة الآلية - في ضوء التوقيت المحتمل أن تكتمل فيه المراحل الأولى (انظر الفقرة 23 أعلاه)، يوصى بأن يجري مكتب التقييم والدراسات تقييما يتضمن القيام بزيارات ميدانية مختارة في 2004.

البيانات الأساسية للمشروعات المعتمدة في إطار آلية الإقراض المرنة

الإقليم	البلد	رقم المشروع	اسم المشروع	تاريخ إقرار المجلس التنفيذي	نفاذ المفعول	سنوات التنفيذ التقديرية	عدد المراحل / دورات	قيمة القرض بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	نسبة المبلغ % المصروف حتى 2002/4/30
غرب ووسط أفريقيا	كاب فيردى	1015	برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي	1999/9/8	2000/7/14	9	3	6.95	9%
غرب ووسط أفريقيا	غينيا	1135	برنامج التنمية الريفية القائمة على المشاركة في غينيا العليا	1999/12/9	2001/1/18	10	3	10.20	3%
غرب ووسط أفريقيا	مالي	1089	برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل	1998/12/2	1999/10/14	10	3	15.65	9%
غرب ووسط أفريقيا	النيجر	1139	برنامج تطوير الخدمات المالية الريفية	2000/5/3	2001/6/8	10	3	8.80	10%
غرب ووسط أفريقيا	ساو تومي وبرنسيبي	1027	برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصائد الأسماك الحرفية	2001/4/26		12	4	7.95	0%
شرق وجنوبي أفريقيا	ملاوى	1164	برنامج مساندة السبل المعيشية في الريف	2001/9/12		9	3	10.70	0%
شرق وجنوبي أفريقيا	رواندا	1149	مشروع تطوير البنية الأساسية وتنمية موارد المجتمع المحلي في أوموتوا	2000/5/4	2000/12/5	10	3	11.85	8%
شرق وجنوبي أفريقيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	1151	برنامج الخدمات الريفية المالية	2000/12/7	2001/10/12	9	3	12.80	6%
أمريكا اللاتينية الكاريبي	بنغلاديش	1165	مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامانج	2001/9/12		11	3	17.55	0%
آسيا والمحيط الهادي	بھوتان	1094	برنامج التنمية الزراعية في المنطقة الشرقية الثانية	1999/9/8	2000/5/17	8	2	6.95	17%
آسيا والمحيط الهادي	الهند	1121	برنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على الصعيد الوطني	2000/5/4	2002/4/1	7	2	16.35	0%
آسيا والمحيط الهادي	الهند	1155	برنامج التمكين وتعزيز موارد الرزق في مناطق القبائل في أوريسا	2002/4/23		10	3	16.05	0%
آسيا والمحيط الهادي	إندونيسيا	1112	برنامج التنمية المتكاملة القائمة على المشاركة في المناطق البعيدة في مرحلة ما بعد الأزمة	2000/5/4	2001/1/31	8	3	17.50	9%
آسيا والمحيط الهادي	نيبال	1119	مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية	2001/12/6		11	2	15.60	0%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	غواتيمالا	1085	برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباس	1999/12/8	2001/9/6	10	3	10.85	9%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	هايتي	1171	برنامج مساندة المبارات الإنتاجية في المناطق الريفية	2002/4/23		10	3	17.40	0%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	نيكاراغوا	1120	برنامج صندوق المساعدة التقنية لمحافظة ليون وشبنانديغا وماتاغوا	1999/12/9	2001/6/20	12	3	10.15	4%
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	لبنان	1188	برنامج التمويل الريفي التعاوني	2001/9/12		10	3	10.25	0%
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	السودان	1140	برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان	2000/9/14	2001/2/12	10	2	13.30	10%
المجموع		19 مشروعا						236.85	5%